

تقرير

عون «الذي لا يتوقع»
لن يصبر على عرقلة التأليف

اذ تحفظ والتيار الوطني عن اسم احدي الشخصيات التي اقترحها تيار المرده للتوزيع. وهو لن يقبل التأخير اكثر، واجندته باتت مليئة بالمواعيد والاستحقاقات الداخلية والخارجية، ولا سيما ان الانتظار موجهة اليه اليوم، اكثر مما هي موجهة نحو الحريري. واذا ظلت العقدة «الشيعية» على ما هي عليه، فانه لا احد يمكن ان يقدر رد فعل عون، الذي لن يقبل عملية الابتزاز لفترة طويلة تتعدى المعقول التقليدي، وقد يقبل الطاولة على الجميع، ويدفع في اتجاه اصدار مراسيم حكومة بما يراه والحريري مناسباً، وخصوصاً ان عامل شخصية عون يرتبط، ايضاً، بعامل اضافي، كون عون في بداية عهده وليس في آخره، كما كانت حال الرئيس ميشال سليمان عند تكليف سلام. وهو وفق ذلك لن يقبل ان تفرمل اندفاعه العهد، اسابيع اضافية، لان ذلك سيسرق وهج انتخابه، ولا سيما في ظل الاحاطة الاقليمية والدولية به، وبما يؤمل منه ان يحققه. لان هناك فارقاً بين من ينتظر طويلاً للوصول الى بعدا، ومن لا يمكنه ان ينتظر اسبوعاً اضافياً لتأليف حكومة يطلق معها عجلة العمل المؤسساتي، ولا سيما انه بات متحرراً من قيود كثيرة. فصحيح ان عون يرى ان الحكومة حكومة مجلس عام 2009 وهو بدأ يردد ذلك جهاراً، الا انه لا يمكن ان يتساهل في محاولة ضرب اولي محاولاته الجدية في بعدا، وخصوصاً ان امامه مرحلة اساسية، تتعلق بقانون الانتخاب والانتخابات النيابية. لان العمل الحقيقي، بحسب هذه الاوساط، سيكون منصبا على انجاز هذا الاستحقاق الذي يعول عليه رئيس الجمهورية، كمحطة اساسية تؤشر فعليا لما يرسم له، في قانون انتخاب، وخريطة تحالفات ومجلس جديد، تنبثق عنها حكومة العهد «الاولى» الفعلية التي يراهن عليها. وهذا عمل في حد ذاته يحتاج الى جهد كبير واستثمار اكبر في السياسة وفي ربط مجموعة من العوامل وفك الكثير من العقد. وكلما استغرقت مرحلة التأليف وقتاً اضافياً، وفقدت فرص التسريع في الوصول الى الاهداف المرجوة في الأشهر الستة الاولى، راكم عون اسباباً موجبة اكثر، تدفع بعض عارفيه الى الخشية مما يضمنه، لانه لن ينتظر طويلاً قبل ان يقول كلمته النهائية.

وهذا ما قد يتكرر اليوم اذا استمر التجاذب المحلي والاقليمي على حاله. لكن ثمة عامل اساسي قد يغفل عنه البعض، وهو ان من أُنخب رئيساً للجمهورية هو العماد ميشال عون الذي يقول هو عن نفسه انه لا يمكن لأحد ان يتوقع ما يقوم به. وبحسب احد السياسيين المطلعين، فان العامل الجديد الذي دخل على المشهد السياسي هو شخصية عون الذي من الصعب التكهن بما يتصرف به، بغض النظر عما اذا كان هذا التصرف ايجابياً او سلبياً. فعون لن يكون شاهد زور على حكومة يوقع مراسيمها وهو ابدى ملاحظات ليس على الحقائق الوزارية، فحسب، بل حتى على الاسماء المرشحة،

حُلت تماماً بما يكفي للافراج سريعاً عن الحكومة. الامر الذي يمكن ان يحصل في اي وقت، لكن وفق اسلوب «القطارة» فتعطي الحلول الداخلية الشاملة قطرة قطرة. والمفارقة ان سلة الشروط التي كانت مطلوبة قبل الانتخاب ولم يجر العمل بها في شكل متكامل وجلي، باتت تنفذ بالممارسة يوماً بعد آخر. وها هي شروط التأليف والتشكيلة الحكومية المتعثرة، تصبح تلقائياً احد بنود السلة فتتحول شروطاً تعجيزية، لم يعد اي مراقب سياسي يقتنع بانها اسباب كافية لعرقلة التأليف، فضلاً عن التلميح إلى قانون الانتخاب واحتمالات التمديد «التقني» للمجلس النيابي، التي أصبحت بدورها عناوين السجل السياسي والشروط المتبادلة لتأليف الحكومة، على قاعدة انها لب الصراع الاساسي بين من أيد انتخاب عون ومن عارضه.

قد يحلو لسياسيين وفق ذلك استذكاري مرحلة تأليف حكومة الرئيس تمام سلام التي استغرقت 11 شهراً، وتداخلت فيها عوامل ايجابية وسلبية، محلية واقليمية، جعلت من المتعذر تأليف الحكومة، لأشهر. وحالما صدر القرار استدعي الجميع من منازلهم، في ساعات قليلة، واعلنت مراسيم التأليف.

العامل الجديد في المشهد السياسي هو شخصية عون التي يصعب التكهن بما قد تقوم به (هيلم الموسوي)



سلة الشروط التي كانت مطلوبة قبل الانتخاب باتت اليوم تنفذ بالممارسة

لا يمكن لرئيس الجمهورية ان يصبر على عرقلة تأليف الحكومة. ولوان هذه الحكومة لا تشبه ما كان يتمناه فعلياً لها. لان التحدي الكبير الذي يريده من العهد وقانون الانتخاب قد يتأثر بمطبات التأخير المتكررة

هيام القصيفي

لا يمكن فهم الهجمة الخليجية «الإيجابية» على العهد الجديد، والترحيب العارم من دول خليجية عدة بانتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية وتكليف الرئيس سعد الحريري تشكيل الحكومة، الا من خلال اعادة قراءة الترتيب الذي جاء بعون الى قصر بعدا، والذي لا يبدو انه قارب بعد التسوية الشاملة. ورغم محاولات استثمار خليجية لهذا الترتيب، واستعادة كل طرف حيوية مصالحه في لبنان ليتحرك في اتجاهه، الا ان الوضع لا يزال مبهماً، ولا يبشر بتسوية سريعة وشاملة، وفق ما يتضح. علماً ان هذا الترتيب لا أم ولا أب له معلنان، وليس له مندرجات يعول عليها في رسم خريطة العهد، كما كانت حال الدوحة، التي كانت، رغم علاقتها، تسوية شاملة، لكنها تعرضت مرارا للاهتزاز وتخلي عنها اكثر من طرف حين سنحت له الفرصة.

وبحسب اوساط سياسية متابعه، فان ثمة اسباباً موجبة كثيرة، يمكن التعامل معها بموضوعية لقراءة التأخير في تأليف الحكومة، بعدما بدا ان الصفقة كانت متكاملة الى الحد الذي لم يترك مجالاً للشكوك حول سرعة التكليف والتأليف. لكن مشكلة بعض الدوائر السياسية انها استعجلت في رسم صورة ايجابية متكاملة لانطلاق العهد، من دون احتساب عوامل محلية بحث، تتراوح بين شهية التوزيع وتقاسم المغنم، وعامل اساسي يتعلق بقانون الانتخاب واجراء الانتخابات النيابية، وعقد اقليمية لم يظهر انها

المقعد الشيعي الخامس، مستبعدة حدوث ذلك أصلاً «لأن مطلب بري يتوافق مع مطلب القومي في حصوله على مقعد من الحصة المسيحية». قيادة الحزب القومي لم تتبلغ أي شيء له علاقة بالحكومة بعد، وهي بانتظار اتصال من بري المكلف إجراء المفاوضات باسم فريقه السياسي.

أمام كل هذه التعقيدات، لا تجد مصادر 8 آذار من حلّ سوى «اعتماد صيغة الـ30 وزيراً، التي يرفضها الحريري لأنه لن ينال منها سوى الفئات». والمفاجيء، بالنسبة إلى حركة أمل، أن يرفض التيار العوني تشكيلته من 30 وزيراً، رغم أنها «ترفع من حصته وحصص حلفائه».

من جهة أخرى، نقل النواب الذين شاركوا في لقاء الأربعاء عن بري قوله إن «الأجواء بشأن تشكيل الحكومة إيجابية، وهو يأمل تفكيك العقد الصغيرة لتأليفها في أسرع وقت ممكن». وفي الإطار نفسه، أكد باسيل بعد اجتماع كتل التغيير والإصلاح أن الاتفاق في ما خص تشكيل حكومة الرئيس سعد الحريري «تمّ على الأجزاء الأساسية والكبيرة ولا سبب فعلياً لتأخر إعلان الحكومة ما عدا بعض التفاصيل». وكشف باسيل أن «مطلبنا أن تكون الحكومة حكومة وحدة وطنية تشمل الجميع، لذلك ليس هناك أي رفض لأي مكون ويمكن أن نتسع للجميع وإن كانت حكومة 24 وزيراً (...) نرفض الفيتو على أحد إن كان على مستوى التمثيل أو نوع الحقيبة».

وقد أعاد وزير الخارجية التذكير بأن هذه «الحكومة محددة بالوقت وبالمهمة وهي إجراء انتخابات نيابية في موعدها. لذلك مسؤوليتنا جميعاً هي إقرار قانون انتخابات جديد وسيكون ذلك إنجازاً كبيراً للبنانيين، لذلك نريدها (الحكومة) أن تتألف بسرعة كي نتكبد على إنجاز قانون انتخاب جديد ولنبدأ من الصفر في هذا الملف». وقد «سلف» باسيل بري موقفاً، بالتنويه بدوره «الكبير» في هذا الملف، لأن «القانون لا يُنتج اتفاق ثنائي أو رباعي».

وعلقت مصادر عين التينة على كلام باسيل بالعودة إلى خطابه خلال عشاء هيئة جزين في التيار قبل أربعة أيام حين اعتبر وزير الخارجية أنه «لا للخلاف مع حزب الله من أجل قوة لبنان ولا للخلاف مع تيار المستقبل من أجل الشراكة في لبنان، ولا للخلاف مع القوات اللبنانية من أجل قوة المجتمع المسيحي في الشرق»، فاعتبرت المصادر أن باسيل «حاول أمس استحقاق نفسه بعد أن استثنانا سابقاً، حين حصر الشراكة الوطنية مع تيار المستقبل. كذلك فإنه يريد طرح خطاب سياسي داخلي بعد أن كان خطاب عيد الاستقلال خالياً من أي مضمون سياسي». وترى مصادر عين التينة أن «الخطاب الوحيد للعهد الذي ظهر حتى الساعة هو الانفتاح على السعودية».

(الأخبار)

علم وخبر

ليس في قوات كسروان إلا خليك

الانتخابات التمهيدية. فرغم انطلاق عملية الاستطلاع في مختلف الأضية، يبدو وكأن أحداً من المرشحين والناشطين لا يبالي فعلياً بالخطوة التي يُنتظر أن يكون لها تأثير كبير في رأي قيادة التيار عند اختيار مرشحيه إلى الانتخابات المقبلة.

«عصبة الانصار» مستاءة

اعتكفت قيادات «عصبة الانصار» عن الخروج من المخيم على خلفية توقيف من اشتهر أنه «أمير داعش» في مخيم عين الحلوة عماد ياسين. وقد ابلغت قيادات أكبر فصائل إسلامي في المخيم القيادات الأمنية اللبنانية استياءها من «سحب» المطلوب ياسين من حي الطوارئ الذي يعدّ عرين «العصبة»، رغم أن قياداتها كانوا قد وعدوا سابقاً بـ«معالجة قضية ياسين»، لكن شيئاً لم يحصل.

إيجابيون تجاه الحريري

يضغط بعض أعضاء بلدية طرابلس للقيام بخطوة إيجابية باتجاه الرئيس سعد الحريري، إن كان مستعداً لملاقاتهم في منتصف الطريق.

بعد صدور قرار قبول استقالة منسق منطقة كسروان في القوات اللبنانية جوزف خليل في السابع من تموز وتأخر صدور قرار تعيين منسق جديد، علمت «الأخبار» أن الاتجاه حالياً هو إلى إعادة تعيين خليل من جديد في مركزه بحجة نيته تأييد أكثرية قواتي كسروان. ويُعزز هذا التوجه بحث خليل عن مكتب يستأجره في جونبة من أجل متابعة الأعمال السياسية، وهو ما يُعد رسالة سلبية لمرشح القوات إلى الانتخابات النيابية في كسروان شوقي الدكاش لكون العلاقة بين الأخير و خليل يحكمها دوماً التوتر. يُذكر أن التنافس كان على أشده لخلافة خليل بين مسؤول قطاع جونبة السابق شربل نحول، ومنسق منطقة كسروان - الفتوح السابق برنارد رزق.

قلة حماسه

رغم انطلاق استطلاعات الرأي الهادفة إلى تحديد شعبية مرشحي التيار الوطني الحر المفترضين إلى الانتخابات النيابية، تبدو حماسة المرشحين والناخبين باردة جداً مقارنة بالمرحلة الأولى من